قراءة تحليلية تقويمية للآليات تحفيز وترقية الاستثمار والشغل في الجزائر (2002-2014)

د. شريف إسماعيل*

د. أورزيق الياس**

Abstract:

Sought Algeria since the transition to a market economy system, to extend its economic policy towards all ports to attract domestic capital and foreign efforts to upgrade and develop investment and received jobs, and in order to reach these goals and put public authorities into practice several regulatory mechanisms on the one hand and financial incentives and fiscal On the other hand, in order to progress to the national economy and achieve sustainable development. among these mechanisms we mention several devices such as ANDI-ANGEM-CNAC-ANSEJ accompanied B_jaat fiscal through all phases of construction and independence and expansion across all regions Supreme Kalhiab be upgraded and south great.

Summarize this paper to highlight the most important of the financing sources at the level of each version of the upgrade job and investment formulas also included various privileges fiscal accompaniment of projects the size of each mechanism to get there in the end to a statistical evaluation, of the extent of the actual contribution of the various approved versions of the received value added and develop positions working within an optimistic vision for the future of the economic and entrepreneurial organization in Algeria.

Key words: upgrade investment, fiscal and monetary stimulus, hardware upgrade labor and entrepreneurial in Algeria

الملخص: سعت الجزائر منذ التحول إلى نظام اقتصاد السوق، إلى بسط سياستها الاقتصادية نحو تحقيق كل المنافذ لجلب رؤوس الأموال المحلية والأجنبية الرامية إلى ترقية وتطوير الاستثمار وخلق مناصب الشغل، ومن أجل الوصول إلى هذه الأهداف وضعت السلطات العمومية حيز التطبيق عدة آليات تنظيمية من جهة، وتحفيزات مالية وجبائية من جهة أخرى، بغية الرقي بالاقتصاد الوطني وتحقيق التنمية المستدامة، ومن ضمن هذه الآليات نذكر عدة أجهزة (ANDI-ANGEM-CNAC-ANSEJ) مرفوقة بتشجيعات جبائية خلال كل مراحل الإنشاء والاستغلال والتوسيع عبر كل المناطق الواجب ترقيتها كالهضاب العليا والجنوب الكبير.

تلخصت هذه الورقة البحثية في إبراز أهم مصادر التمويل المعتمدة على مستوى كل صيغة من صيغ ترقية الشغل والاستثمار، كما تضمنت مختلف الامتيازات الجبائية المرافقة للمشاريع بحجم كل آلية لنصل في النهاية إلى تقويم إحصائي، لمدى المساهمة الفعلية لمختلف الصيغ المعتمدة في خلق القيمة المضافة وإستحداث مناصب العمل ضمن رؤية تفاؤلية لمستقبل المؤسسة الاقتصادية والمقاولاتية في الجزائر .

الكلمات المفتاحية: ترقية الاستثمار، التحفيزات المالية والجبائية، أجهزة ترقية الشغل والمقاولاتية في الجزائر .

* أستاذ محاضر أ- جامعة الجزائر 3.

** أستاذ محاضر أ- جامعة الجزائر 3.

مقدمة:

عملت الجزائر مجهودات مضنية منذ بداية التسعينيات على تطوير المنظومة القانونية المتعلقة بتحفيز وترقية الاستثمار مبتغية من ذلك خلق الثروة و المزيد من مناصب الشغل لدفع بوتيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وفي هذا الإطار تم سن العديد من القوانين بدأ من الأمر رقم 01-03 الصادر في 20 أوت 2001،ليعدل بعد ذلك بالأمرية رقم 06-08 المؤرخة في 2006/07/15، بحيث نجم عن ذلك إنشاء العديد من آليات التشغيل و ترقية الاستثمار أهمها (ANDI-APESI-ANGEM-CNAC-ANSEJ) زيادة على هذا لم تتوقف السلطات العمومية عند هذا المستوى بل و رافقت العملية بمنح المؤسسات جملة من التحفيزات الجبائية خلال كل مراحل المشروع، انطلاقا من النشأة إلى غاية التوسعة.

تندرج هذه الورقة البحثية ضمن رؤية تحليلية تقويمية للآليات تحفيز و ترقية الاستثمار في الجزائر منذ 2001 إلى غاية 2014/12/31 / وفي هذا المسعى تتبلور إشكالية الموضوع على النحو التالي:

الإشكالية:

هل آليات دعم الاستثمار من خلال التحفيز الضريبي كفيلة بمعالجة البطالة في الجزائر، وما مدى مساهمة مؤسسات العمل في ترقية الشغل ؟

الفرضيات:

- ساهمت آليات التحفيز الجبائي بشكل فعال في ترقية الاستثمار وتطوير التشغيل في الجزائر.
- ساهمت أنظمة الدعم المالي بشكل فعال في ترقية الاستثمار وتطوير التشغيل في الجزائر.

الأهداف:

وفيما يتعلق بأهم الأهداف العلمية من هذا البحث فيمكن تحديدها كما يلي :

- التعرف على مختلف آليات دعم الاستثمار في الجزائر .
- ما مدى قدرة التحفيزات الضريبية ومساهمتها في الحد من ظاهرة البطالة .
- ما مدى مساهمة مؤسسات العمل المستحدثة في ترقية وتطوير الشغل في الجزائر منذ 2002إلى 2014.

- الوصول إلى إثبات العلاقة بين متغيرات ثلاثة ذات ارتباط وشيك وهى أن التحفيزات الجبائية تؤثر وتساهم بفعالية في تطوير الاستثمار وترقية الشغل في الجزائر بشكل أوتوماتيكي.

وقبل الخوض في صلب الموضوع وهي استحداث بدائل السياسة الاستثمارية والشغل التي كانت منتهجة في الماضي، ينبغي أن نلمح بإيجاز بأن السلطات العمومية استندت على حقائق مفادها أن ثمة معوقات كثيرة كانت تعيق تطور الاستثمار في القطاع الخاص نتيجة اعتماد سياسات فاشلة ومحدودة الأبعاد في المجالين الاستثماري وسياسة الشغل .

أما سياسة الشغل قبل 2002 فكانت تتسم بالجمود نتيجة اعتماد قانون موحد لجميع العمال وتحديد مركزي لسياسة الأجور، ثم مع مجيء الموجه الأولى من الإصلاحات تم سن قانون 11/90 الخاص بعلاقات العمل ولا سيما التشريعات المتعلقة بالاتفاقيات الجماعية والفردية وممارسة الحق النقابي، ثم تلتها موجه أخرى من الإصلاحات تمثلت في استحداث أجهزة لمعالجة معضلة البطالة أهمها :

- جهاز معالجة البطالة عن طريق الإدماج.
- وضع أجهزة لتشغيل الشباب(وظائف مأجورة بمبادرة محلية، عقود ما قبل التشغيل، منحة النشاط ذات منفعة عامة).
- إنشاء الصندوق الوطني لتأمين عن البطالة .
- إنعاش الاستثمارات العمومية والخاصة عن طريق اعتماد البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية والريفية وبرنامج الإنعاش الاقتصادي والوكالة الوطنية لتنمية الاستثمارات .

و الشيء الذي عجل بتبني النهج الجديد هي تلك المعقوقات الاستثمار في القطاع الخاص التي يمكن أن نلخصها في النقاط التالية :

- البيروقراطية الإدارية.
- نقص العقار الصناعي .
- ثقل النظام الجبائي والمالي والجمركي و التجاري .
- هشاشة النظام المصرفي وضعف الاحترافية .
- تعقد التشريعات القانونية وتضارب الصلاحيات بين الأجهزة المكلفة بتسيير ملف الاستثمار.

- نقص التأطير والتكوين على رأس المؤسسات الخاصة.

وللإجابة على كافة هذه الانشغالات تمت صياغة أهم المحاور الكبرى التي بنيت عليها هذه الدراسة وتضمنت ما يلي:

المحور الأول: طبيعة مصادر التمويل المالي للآليات الاستثمار وتشغيل

بشكل عام يحتاج أي مشروع استثماري إلى جملة من المصادر التمويلية و التي يمكن نوجزها فيما يلي: (المدخرات الشخصية– الاقتراض من الأصدقاء والأقارب، الشركاء–حاملو الأسهم–المصاريف التجارية ومؤسسات الاقتراض الأخرى- مجهزات المعدات–المصادر الداخلية للتمويل–مصادر التمويل عن طريق مؤسسات الدولة الدائمة مثل ANGEM-CNAC-ANSEJ أما المتابعة بالنسبة للمشاريع الكبرى، فتتم عبر آلية الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI). (01)

ضمن هذه الورقة البحثية سنحاول التركيز فقط على أهم مصادر التمويل المدعمة من طرف الدولة نظرا للأهمية البالغة لتدخلها و الصدى الواسع التي حضيت به من حيث خلق عدد المؤسسات و مناصب الشغل الموفرة .

الفرع الأول: الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ:

هذا النوع من الاستثمار موجه للمؤسسات المصغرة الجديدة، باستثناء قطاع التجارة بحيث يتطلب بعض من شروط التأهيل نوردها فيما يلي : (02)

- أن يكون المستثمر بطالاً و يتراوح عمره من 19 إلى 35 سنة و40 سنة للمسير.
- أن يكون متوفر على مؤهلات شريطة أن يتابع تكوين قبل بداية الانجاز .
- أن يقدم مساهمة مالية شخصية دون شغل منصب ذات أجرة، زيادة على تسجيله ضمن قوائم الشغل للوكالة.

أما فيما يتعلق بصيغ التمويل المفتوحة فكلفة الاستثمار يجب أن لا تتجاوز 10 ملايين دج، بحيث هناك صيغتين للتمويل الثلاثي و المزدوج .

أ- التمويل الثلاثي:

هناك مستويين، المستوى الأول كلفة الاستثمار تصل من 5000.000 دج والمساهمة تـــكون بـ1 %بصفة شخصية، والقروض بدون فوائد بـ29 %، أما القرض البنكي فيكون بحصة 70%، أما

المستوى الثاني تتراوح كلفة الاستثمار من 5000.000دج إلى 10.000.00 دج، فتكون المساهمة الشخصية بـ2 %و القروض بدون فوائد بـ28% أما القرض البنكي ب 7%.

ب- التمويل الثنائي:

في هذه الحالة إذا كانت كلفة الاستثمار تصل إلى 5000.000دج، فالمساهمة الشخصية تكون بـ71%، أما القروض بدون فوائد ب29%، بينما إذا تراوح كلفة الاستثمار من 5000.000دج إلى 10.000.00دج، فتكون المساهمة الشخصية بـ72% و القروض بدون فوائد بـ28%.

الفرع الثاني : الوكالة الوطنية للتأمين عن البطالة (CNAC):

هذه الآلية الهدف منها التأمين عن البطالة، بحيث تضمن منحة شهرية وتوفر الحماية الاجتماعية والطبية، زيادة على خلق عمل مستقر، أما عن شروط التأهيل نوردها فيما يلي : (03)

- أن يكون المستفيد عمره بين 30 و50سنة حاملاً للجنسية الجزائرية .
- أن يكون لا يشغل أي منصب عمل، شريطة أن يكون مسجل لدى الوكالة الوطنية للشغل.
- أن يتمتع بالتأهيل و القدرة على التمويل الأولي و عدم الاستفادة من إمتيازات سابقة .
- الاستفادة من قرض واحد فقط، و تمويل إلا المشاريع الإنتاجية.
- الصيغة التمويلية هي الثلاثية (المساهمة الثلاثية- كناك - بنك)
- يغطي التمويل في جزئه الأكبر إقتناء التجهيزات الجديدة، كما أن إختيار النشاط يتوقف على تثمين تجربة الشاب وفرص الإستثمار المتوفرة .

الفرع الثالث : الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM)

إن هذا الجهاز موجه إلى الفئات من المواطنين الذين لا يمكنهم الاستفادة من القرض، في إطار المؤسسات المصغرة وذلك بسبب شرط السن أو التأهيل أو بسبب القدرة المالية الشخصية، وهو في حدود مبلغ (1000.000دج)، هذه الصيغة موجهة إلى الأشخاص التاليين: (04)

- البطالين المسجلين في صندوق CNAC، زيادة على المرأة التي ترغب في العمل ببيتها.
- الأشخاص الذين ينشطون في القطاع غير الرسمي، بالإضافة إلى حاملي الشهادات التكوين المهني، الحرفيين، ناهيك عن المواطنين القاطنين بالقرى والبوادي.

فيما يتعلق بشروط التأهيل فتتلخص في المعايير التالية:

- بلوغ سن 18 فما فوق شريطة عدم إمتلاك أي دخل و إثبات مقر السكن.
- إمتلاك شهادة تثبت الكفاءة المهنية وعدم الاستفادة من مساعدات أخرى.
- القدرة على دفع مساهمة شخصية، والإشتراك في صندوق الضمان (ANGEM) في حالة طلب قرض بنكي، زيادة على الالتزام بتمديد المستحقات في الآجال المحددة.

أما فيما يخص طرق التمويل داخل الوكالة، فيمكن أن نلخصها عبر الجدول التالي:

الجدول رقم 01: يوضح أنماط التمويل داخل ANGEM

قيمة المشروع	صنف المقاول	المساهمة الشخصية	القرض البنكي	سلفة الوكالة	نسبة الفائدة
لا تتجاوز 100.000دج	كل الأصناف (شراء مواد أولية)	0%	-	100%	-
لا تتجاوز 250.000دج	كل الأصناف لشراء المواد الأولية على مستوى ولايات الجنوب	0%	-	100%	-
لا تتجاوز 1000.000دج	- كل الأصناف - كل الأصناف	1% 1%	70% 70%	29% 29%	5% لمناطق الجنوب و الهضاب العليا 10% لبقية المناطق

المصدر (22/12/2013) WWW.ANGEM.DZ

الفرع الرابع: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI):

للإشارة تم إنشاء هذا الجهاز بمقتضى الأمر الرئاسي رقم (01-03 الصادر في 2001/08/20) ثم أدخلت عليه تعديلات بموجب الأمر رقم 06-08 المؤرخ في 2006/07/15،

ناهيك عن بعض التعديلات الجزئية على بعض المواد التي جاء بها قانون المالية التكميلي لـ2009-2010، وعلى هذا الأساس تم توزيع الوكالة بصفة جهوية وولائية إلى 21 شباك لا مركزي وحيد.

أما فيما يتعلق بأهم المؤسسات التي تستفيد من الامتيازات الجبائية فهم على التوالي:

- الأشخاص المعنويين وشركات الأشخاص.
- شركات (EURL-SPA-SARL- شركات التوصية بالأسهم).

الجديد الذي أتى به القانون رقم 06-08 الصادر بتاريخ 2006/07/15 المعدل و المتمم للأمر رقم 01-03 الصادر في 2001/08/20، هو تقديم إمتيازات جبائية إضافية لاسيما المادة 07، ومزايا أخرى خاصة بنظام الاستثنائي للمناطق (الجنوب الكبير –الجنوب –الهضاب العليا).

المحور الثاني : الامتيازات الجبائية في ظل تشجيع و ترقية الاستثمار في الجزائر

الفرع الأول: الامتيازات الجبائية المقدمة لفائدة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ)

هناك مساعدات مالية وإعفاءات جبائية خلال كل مراحل الانجاز و الاستغلال

أ- المساعدات المالية:

- قرض غير خاضع لرسوم بـ500.000دج موجهة لخرجي مراكز التكوين المهني لشراء سيارات خاصة للورشة المخصصة .
- قرض غير خاضع للرسوم بـ500.000دج من أجل تكاليف ومصرفية كراء المحلات الموجهة لخلق هذه النشاطات .
- قرض غير خاضع للرسوم يمكن أن يصل إلى 1000.000دج موجه لفائدة خريجي التعليم العالي للتكفل بمصاريف كراء المحلات لخلق مهن حرة (محاسبة – الطب - المحاماة) .
- تخفيض من الفوائد البنكية تصل من 80%إلى 95% للقطاعات الأولية ومن 60%إلى 80% لباقي القطاعات .(07)

ب- المزايا الجبائية :

خلال مرحلة الإنجاز والاستغلال تمنح مزايا جبائية كما يلي:

- شراء التجهيزات و الخدمات بدون رسوم (TVA).

- تطبيق نسبة منخفضة بـ 5% من حقوق الجمارك للعتاد المستورد.
- الإعفاء من حقوق التسجيل لعقود إنشاء مؤسسات مصغرة .
- تخفيض في نسب الفائدة للقروض البنكية، بحيث تمنح مدة سنة واحدة لدفع الفوائد وكذلك تأجيل دفع القرض البنكي لمدة ثلاث سنوات.
- خلال مرحلة الاستغلال تمنح إعفاء كلي من ضريبة (TAP-IRG-IBS) خلال مدة 03 سنوات وتمدد إلى 06 سنوات في الهضاب العليا، ويضاف إليها 02 سنتين إذا تعهدت المؤسسة بخلق ثلاثة مناصب شغل على الأقل لمدة غير محدودة أو في نفس المرحلة تستفيد المؤسسة من إعفاءات أخرى من دفع الضريبة على العقار زيادة على دفع الضريبة بصفة تدريجية (100%-75%-50%-25%) خلال السنوات الربعة الأولى .(08)

ج- تقويم إحصائي لحصة الامتيازات الجبائية خلال الفترة (2002-2013):

أولا : خلال فترة الانجاز : الجدول التالي يبين حجم المبالغ من التحفيزات الجبائية .

الجدول رقم 02 : يوضح تطور التحفيزات الجبائية (2002-2013)ملايين دج.

السنوات	TVA	IRG وحقوق التسجيل	TF	السنوات	TVA	IRG وحقوق التسجيل	TF
2002	2207	1	2	2009	77654	1	6
2003	7880	2	2	2010	6666	5	1
2004	2539	1	3	2011	11451	0	10
2005	5026	2	4	2012	20006	1	1
2006	4559	1	1	2013	30505	0	1

المصدر (13/3/2015) WWW.MFDGI.GOV.DZ

نلاحظ من خلال تحليل معطيات هذا الجدول بأن إجمالي الرسم على القيمة المضافة المستفيد الأول وبحصة الأسد، من قيمة الإعفاءات خلال فترة الانجاز، ويفسر ذلك عن طريق مبالغ التجهيزات والمعدلات المقتناة من أجل الانطلاق في المشروع بحيث إستفادت المشاريع ANSEJ خلال فترة (2002-2013) من مبلغ إجمالي قدره 168493 مليون دج بقيم متباينة .

ثانيا : خلال فترة الاستغلال :

الجدول رقم 03 : يوضح حجم الامتيازات الجبائية (2002-2013) بملايين دج.

السنوات	TAP	IBS	السنوات	TAP	IBS
2002	197	124	2009	419	453
2003	4635	17286	2010	416	318
2004	247	4507	2011	367	164
2005	164	4662	2012	258	222
2006	160	2786	2013	351	309

المصدر (03/2015)WWW.ANSEJ.DZ

عند التمعن في معطيات هذا الجدول نستخلص بأن الضريبة على أرباح الشركات (IBS) وخلال قرابة 10 سنوات إستحوذت على حصة الأسد من مجموع التحفيزات بمبلغ (30831) مليون دج مقابل (7214) مليون دج لفائدة (TAP).

الفرع الثاني: الامتيازات الجبائية المقدمة لفائدة الوكالة الوطنية للتأمين عن البطالة (CNAC)

تقدم هذه الوكالة عدة إمتيازات نوجزها في النقاط التالية: (09)

- قرض دون فائدة:
  - 28 % من تكلفة الإجمالية للاستثمار عندما يكون هذا الأخير معادل أو يقل عن 5000.000دج
  - 29 % من تكلفة الإجمالية للاستثمار عندما يكون هذا الأخير يتجاوز 5000.000دج ويقل عن 10.000.000دج .
- التخفيض من فوائد القروض البنكية المتحصل عليها (%95-%80-60% من قيمة الفائدة)
- قيم فوائد البنوك تدفع في الحساب الخاص رقم 302062، أما عن القروض غير المدعمة تتكفل بها وكالة CNAC.
- التكفل بالنفقات المحتملة المتعلقة بالدراسات والخبرة المنجزة أو التي طالبت بها الوكالة لفائدة المقاول، زيادة على الشراء خارج الرسم TVA.

- الإعفاء من حقوق التسجيل والتجهيزات العقارية، وكذا الإعفاء من ضريبة (IRG-IBS-TAP) خلال 3 سنوات أو 6 سنوات من مرحلة الانجاز و الاستغلال زيادة على الإعفاء من ضمان حسن التسيير.
- استفادة البطال من قرض 500.000دج لشراء سيارة الورشة، أما الحامل لشهادة جامعية فيستفيد من قرض بـ1000.000دج لكراء المحل الخاص بالمؤسسة زيادة على منح البطال قرض أخر بـ 500.000دج لكراء المحل المهني الخاص بالورشة .
- تمنح مهلة تأجيل الدفع للقروض بـ 03 سنوات و سنة واحدة بالنسبة للفوائد .
- منح قرض من طرف CNAC في حدود 25% للاستثمارات التي لا تتجاوز 5مليون دج و20% التي لا تتعدى 10 مليون دج، و 22% للقروض الموجهة للولايات الجنوبية والهضاب العليا .
- التخفيض من قيمة الفوائد البنكية في حدود 60% للاستثمارات لمختلف القطاعات، 80% في القطاع الفلاحة والري، 80% لقطاعات ولايات الجنوب والهضاب العليا، 95% في ولايات الجنوب والهضاب العليا بالنسبة للقطاع الفلاحة والري والصيد البحري .[10]

الفرع الثالث: الامتيازات الجبائية المقدمة لفائدة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM):

فيما يتعلق بالمساعدات و الامتيازات التي تمنحها الوكالة، نلخصها في النقاط التالية:

- المرافقة والدعم والنصح والمساعدة على إنشاء الأنشطة.
- تكوين المقاولين التكوين حسب برامج CREF (كيفية إنشاء مؤسساتكم)، وبرنامج GERME (كيفية التسيير الأحسن لمؤسساتكم) في إطار التعاون مع مكتب للمنظمة الدولية للعمل (BIT).
- التكوين في مجال التعليم العالي العام (FEFG).
- اختبارات المصادقة على المكتسبات المهنية (TVAL).

- استفادة المشاريع من تمويل خاص من طرف الوكالة، وتخص بعض الأنشطة (مثل الصناعة الغذائية–النسيج–الجلود-الخشب-الفلاحة-الصناعة التقليدية–الخدمات–المباني والأشغال العمومية).[11]

الفرع الرابع: الامتيازات الجبائية المقدمة لفائدة الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI)

أولا: الامتيازات التي جاء بها الأمر رقم (01-03 الصادر في 2001/08/20)

أ- خلال مرحلة إنجاز الاستثمار :

- إعفاء من حقوق نقل الملكية بمقابل نسبة 50% لكل الممتلكات المبنية خلال الاستثمار .
- تطبيق نسبة منخفضة بـ2% على الأعمال المنجزة والزيادة في رأسمال
- التكفل التام للدولة بالمصاريف ونفقات بداية العمل للضروريات .
- الإعفاء من TVA على السلع والخدمات التي تدخل في الاستثمار لعمليات الخاضعة لها.
- تطبيق نسب مخفضة لTVA على السلع المستوردة التي تدخل في الانجاز الاستثمار .

ب- خلال مرحلة الاستغلال :

- الإعفاء خلال مدة 10 سنوات من ضرائب (TAP-IRG-IBS)
- الإعفاء خلال مدة 10 سنوات من الرسم العقاري على البيانات .
- إمكانية ترحيل العجز لمدة 04 سنوات وزيادة في مدة الاستهلاك .

ثانيا : الامتيازات التي جاء بها قانون الاستثمار (06-08 الصادر في 2006/07/15)

أ- خلال مرحلة الانجاز : تستفيد المؤسسة من ما يلي :

- الإعفاء من الحقوق الجمركية للسلع المستوردة التي تدخل في حقل الاستثمار ومن كذلك لمنتوجات المحلية .
- الإعفاء من حقوق التسجيل عند نقل الملكية للعقارات الخاصة بالاستثمار .

ب- خلال مرحلة الاستغلال :

- الإعفاء لمدة 03 سنوات من (TAP- IBS) [13]

ثالثا : امتيازات جبائية المنصوص عليها في القانون رقم(14-10 المؤرخ في 2014/12/30) المتعلقة بقانون المالية سنة 2015 :

جاء في قانون المالية لسنة 2015 بعدة امتيازات جبائية إضافية لتطوير الاستثمار في القطاع الصناعي لا سيما خلال المواد (73 إلى 80) و ذلك كما يلي : [14]

تعفى لمدة 05 سنوات فوائض القيمة الناجمة عن التنازل للأوراق المالية المسعرة في البورصة من (IBS-IRG) وكذلك من حقوق التسجيل، بالإضافة إلى أن كل المشاريع المدرجة ضمن قانون الاستثمار، تستفيد من إعفاء فيما يخص (حقوق الجمارك–الإعفاء من TVA عند الشراء–حقوق التسجيل وحقوق أملاك الدولة).

- تعفى المؤسسات التي تحدث 100 منصب شغل من (TAP-IBS) لمدة 03 سنوات وتمدد إلى 05 سنوات عندما يتم خلق أكثر من 100 منصب شغل، لا يطبق هذا الشرط على الاستثمارات المندرجة ضمن صندوق الجنوب والهضاب العليا .
- المشاريع الإستراتيجية تعفى من (IBS- TAP) خلال 05 سنوات حتى وإن لم تحدث أي منصب شغل.
- كل المؤسسات التي تنشط ضمن أحد الفروع التالية تستفيد من (إعفاء في IRG-IBS-TAP)لمدة 05 سنوات، مع منح تخفيض قدره 3% من فوائد القروض.

للإشارة القطاعات المعنية هي (قطاع الحديد–الكهرباء–ميكانيك سيارات–الصيدلانية–الطائرات وصناعة السفن–التكنولوجيا–صناعة الأغذية–النسيج–الجلود و الخشب)

- المشاريع المدرجة ضمن إطار البحث والتطوير الصناعي تستفيد من إعفاء من TVA وحقوق الجمارك، وكذلك من فوائد البنوك.

وفيما يلي الجدول رقم 04: يوضح تكلفة الإعفاءات الجبائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من (1995الى 2012) بمليون دج [15].

السنوات	TVA	IBS	VF	TAP	TF	TERG	المجموع
1995	151	27	41	304	1	0	524
1996	1889	1592	119	614	1	1	4216
1997	1718	1062	163	727	4	1	3675
1998	4957	2080	200	-	3	1	8658
1999	19847	5120	1476	-	19	31	30776
2000	22312	3651	1028	-	18	11	32457
2001	29283	7237	2365	-	29	17	45180
2002	22004	4090	803	-	11	05	33878
2003	39606	5923	1486	-	08	03	69246
2004	34838	3424	403	-	11	04	43434
2005	32523	12158	193	-	09	08	49717
2006	36060	5117	43	-	06	01	44173
2007	33255	1880	0	-	08	01	39565
2008	72992	6705	0	-	02	12	83689
2009	65319	843	0	-	35	01	67356
2010	78942	13381	0	-	01	0	93668
2011	79649	3622	0	-	02	0	87429
2012	131338	1872	0	-	03	0	136084

المصدر : مديرية العمليات الجبائية والتحصيل (DGI) 2013

عند تحليل معطيات الجدول رقم 04، يتبين لنا بأن حجم التكلفة الاعفائية للجباية الإجمالية إلى غاية سنة 2012، بلغت 873725 مليون دج، والموجهة لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهو في إرتفاع مستمر، كما نلاحظ أن الحجم الكبير من التكلفة منحصر في إعفاءات المقدمة خلال مرحلة الاستغلال بحيث تقتصر على ضريبة (TAP-VF-IBS-TVA – ورسم التسجيل والملكية) وهي تمثل نسبة حوالي 80%.

أما الجدول الحالي يوضح تطور قيمة التحفيزات الجبائية الممنوحة للمؤسسات الكبرى خلال فترة الانجاز و الاستغلال طيلة المرحلة(2002 إلى 2013).

الجدول رقم 05 : قيمة التحفيزات الجبائية التابعة لوكالة (ANDI) خلال (2002-2013) بمليون دج [16]

البيانات	مرحلة الانجاز			مرحلة الاستغلال		المجموع
	TVA	التسجيل	رسم البناية	TAP	IBS	
2002	19797	04	09	6768	3953	30513
2003	31726	01	06	17286	5799	54818
2004	3229	03	08	4507	3304	11051
2005	27497	06	05	4662	12053	44223
2006	31501	0	05	2786	2006	39298
2009	25491	0	02	4002	1427	30922
2010	66326	07	01	3562	6387	76283
2011	53868	0	27	791	678	55364
2012	58936	0	01	1087	13459	73483
2013	49144	0	01	3805	3313	56263
المجموع	367515	21	65	49256	55379	472236

المصدر : مصالح وزارة المالية 2014

إن القراءة الأولية لمعطيات الجدول رقم05 تستوقفنا عدة ملاحظات ذات أهمية، و يتعلق الأمر بأن التحفيز التي تقدمها (ANDI) خلال مرحلتين من النشاط تحتل ضريبة (TVA) المكانة الأولى بحصة 367515 مليون دج، ثم تليها ضريبة (IBS) بمبلغ 55375 مليون دج ثم الرسم (TAP) بمجموع 49256 مليون دج و أخيرا بمبالغ ضعيفة رسم (TF) ثم رسم التسجيل بمبالغ 56 مليون دج من أصل مجموع كلي قدر على النحو 472236 مليون دج أي بنسب متفاوتة على التوالي (-11% -77% 10%-2%) .

المحور الثالث: دراسة إحصائية رقمية لتطور أهم المؤشرات نمو و ترقية آليات الاستثمار و الشغل خلال فترة التي تمتد إلى غاية 2014/12/31

أرتأت الورقة البحثية المقدمة ضمن هذا الإطار عرض تشريح مفصل بلغة الأرقام للوضعية الحقيقية لواقع الاستثمار و آليات التشغيل المحدثة، من أجل ترقية وتطوير عجلة التنمية الاقتصادية و الاجتماعية للجزائر خلال الفترة (2002 إلى 2014).

الفرع الأول: قراءة تقييميه لواقع تطور الاستثمارات على مستوى ANSEJ:

نحاول الإحاطة بالموضوع من خلال عدة نقاط أهمها (حجم المشاريع الممولة، المناصب الشغل المحدثة، التوزيع القطاعي للاستثمارات وأخيرا المساهمة النسوية والرجال وطبيعة التمويل المرافقة لذلك) (17).

الجدول رقم 06 : يوضح حجم المشاريع ومناصب الشغل المحدثة و كذا حجم التمويل (2007 إلى 2013) الوحدة (مليون دج)

الفترة	حجم المشاريع الممولة	مناصب الشغل المتوقعة	مبالغ التمويل (مليون دج)
إلى غاية 2007/12/31	86380	243308	147279
2008	10634	31418	30661
2009	20848	57812	62946
2010	22641	60132	69820
2011	42832	92682	137284
2012	65812	129203	213741
2013	43039	96233	158018
المجموع	292186	710788	8494758

المصدر http://DATA .ALBANKALDAWL:ORG (16-03/17/2015)

إن المتمعن جيدا في مضمون الأرقام من خلال الجدول رقم 06 يتبين للعيان بأن وكالة ANSEJ قامت خلال فترة ما بين (2007-2013) بتمويل (292186) مشروع ترتب عنه توفير ما يقارب (710788) منصب شغل بحجم مالي استثماري قدر بنحو (849757) مليون دج.

الجدول رقم 07: يوضح تطور المشاريع الممولة حسب طبيعة القطاعات (2007 إلى 2013) [18] .

القطاعات / سنوات	من 12/31 2007/	2008	2009	2010	2011	2012	2013	المجموع
الفلاحة و الصيد	10668	814	1467	2222	3686	6705	8225	33787
الصناعة التقليدية	13380	1881	3455	3264	3559	5438	4900	35877
البناء و أشغال	4013	933	2078	2754	3672	4375	4347	22212
الصناعة و الصيانة	6333	1247	1685	1542	2118	3301	3333	19559
الخدمات	51986	5759	12163	12819	29797	45993	22234	180751
المجموع	**86380**	**10634**	**20848**	**22641**	**42832**	**65812**	**43039**	**292186**

المصدر (2014) WWW.ANSEJ.DZ

تلمح المعطيات هذا الجدول بأن بورصة تمويل المشاريع تتجه لفائدة قطاع الخدمات بمعدل 61 ,8%، ثم تليها قطاع الصناعة التقليدية والفلاحة مجتمعين بمعدل 23,8% وفي الأخير قطاع البناء والأشغال العمومية والصناعة بمعدل إجمالي يقارب 14,4% .

وفيما يلي الجدول رقم 08 الذي يوضح تطور المشاريع حسب الجنس وطبيعة التمويل (من 2007 إلى 2013) [19] .

البيانات / السنوات	12/31/ 2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	المجموع
النساء	12166	1502	2496	2211	2951	4477	3526	29329
الرجال	74214	9132	18352	20430	39881	61335	39513	262857
المجموع	**86380**	**10634**	**20848**	**22641**	**42832**	**65812**	**43039**	**292186**
التمويل المزدوج	7208	1248	16595	1000	1110	837	623	13721
التمويل الثلاثي	79172	9386	19153	21641	41722	64975	42416	278465
المجموع	**86380**	**10634**	**20848**	**22641**	**42832**	**65812**	**43039**	**292186**

المصدر : www.ons.dz : 2014

عند تحليل وتصفح معطيات الجدول رقم 08 نلاحظ بأن تمويل المشاريع من طرف وكالة ANSEJ يتجه أكثر لجنس الرجال على حساب النساء بمعدل 89,96% للرجال و 10,03% بالنسبة للنساء، وهذا شيء مجحف يجب أخذه بالحسبان مستقبلا، كما أن الملاحظ كذلك بأن صيغة التمويل الأكثر إستعمالا من طرف هذا الجهاز كان لفائدة صيغة التمويل الثلاثي بنسبة 95,30% مقابل 4,70% لصالح التمويل المزدوج.

الفرع الثاني : نظرة رقمية إحصائية لواقع الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM) إلى غاية 2014/12/31.

نحاول تسليط الضوء على واقع تنمية وكالة ANGEM، بالاعتماد على عدة مؤشرات مرتبطة بالجنس، وطبيعة النشاط وطبيعة نمط التمويل إلى جانب عناصر أخرى كمستوى التعليم و حصيلة التمويل للفئات الخاصة [20] .

الجدول رقم 09: يوضح توزيع القروض حسب الجنس وقطاع النشاط (إلى غاية 2014/12/31).

القروض الممنوحة	جنس المستفيد		توزيع القروض الممنوحة حسب قطاع النشاط							
عدد القروض الممنوحة	نساء	رجال	زراعة	صناعة صغيرة	البناء و الأشغال	الخدمات	الصناعة التقليدية	تجارة	صيد بحري	المجموع
	420971	258882	101767	258422	57263	142007	118410	1407	577	679853
النسبة (%)	61,92%	38,06%	14,97%	38,01%	8,42%	20,89%	17,42%	0,21%	0,08%	100%

المصدر: httl://www.ANGEM.dz 14/03/2015

إن الجدول رقم 09 يبين بأن القروض الممنوحة بمعدل 61.92%، كانت موجهة للنساء و 38 ,06% لفائدة الرجال و هذه تعتبر خطوة إيجابية لدعم المقاولة النسوية، كما إن القطاعات الأكثر دعما كانت قطاع الخدمات بمعدل 20 ,89% والصناعة الصغيرة بـ 38 ,01% ثم تليها قطاعات الصناعة التقليدية والزراعة بـ17,42% .

الجدول الموالي رقم 10 : يوضح توزيع القروض الممنوحة حسب نمط التمويل. [21]

برامج التمويل	عدد القروض الممنوحة	النسبة حسب برامج %	عدد مناصب الشغل المحدثة
- عدد السلف بدون فوائد لشراء مواد أولية	622721	91,60%	934082
- عدد السلف بدون فوائد لإنشاء مشروع	57132	08,40%	85699
المجموع	679853	100%	1,019781

المصدر: httl//www.angem.dz 14/03/2015

تبين معطيات الجدول رقم 10 بأن وكالة ANGEM ركزت معظم السلفيات بمعدل 91,60% لفائدة قروض لشراء مواد أولية دون ربى، في حين 8,40% كانت موجهة لإنشاء المشاريع، زيادة على ذلك ترتب من هذه العملية إستحداث قرابة 934082 منصب شغل للصيغة الأولى و85699 للصيغة الثانية.

الفرع الثالث : قراءة إحصائية لواقع تطور الاستثمار على مستوى الوكالة الوطنية للإستثمار ANDI خلال الفترة (2002-2014):

حاولت الورقة البحثية إعطائنا بلغة الإحصائيات لواقع الاستثمارات بوكالة ANDI مستعينين بعدة مؤشرات أهمها : (قطاع النشاط – صنف الاستثمار –الطابع القانوني للمؤسسات، مصدر الاستثمارات محلي وأجنبي وأخيرا حجم الاستثمارات و مناصب الشغل المحدثة خلال فترة المذكورة سابقا)[22].

الجدول رقم 11 : يوضح توزيع الاستثمارات ومناصب الشغل حسب قطاع النشاط (مليون دج) خلال الفترة إلى غاية 2014/12/31.

الفرع الصناعي	عدد المشاريع	%	القيمة بمليون دج	%	مناصب الشغل	%
الزراعة	960	1 ,63%	115677	1,12%	46604	4,84%
البناء	11253	19,11%	1367670	13,19%	242672	25 ;22%
الصناعة	8070	13,70%	5735195	55,29%	340135	35,35%
الصحة	701	1,19%	98521	0,95%	16084	1,67%
النقل	31353	53,24%	859913	8,29%	156993	16,32%
السياحة	635	1,08%	1003175	9,67%	50026	5,20%
الخدمات	9509	10,03%	746966	7,20%	101212	10,52%
التجارة	02	0,00%	37514	0,36%	4100	0,43%
الإتصالات	05	0,01%	408241	3,94%	4348	0,45%
المجموع	**58888**	**100%**	**10372871**	**100%**	**962181**	**100%**

المصدر: (http:// www.andi.dz (14/03/2015

إن تحليل وتقييم معطيات الجدول رقم 11، يوضح للعيان بأن وكالة ANDI وخلال الفترة الزمنية (2002-2014)، إحتضنت وبحصة الأسد 53,24% من المشاريع لقطاع النقل، ثم يليها قطاع البناء و الصناعة بنسب متوسطة راوحت 19,11% و13,70%، أما من الناحية المالية فحجم التمويل إتجه نحو بورصة قطاع الصناعة بهامش قدره 55,29% يليه قطاع البناء بمعدل 13,19% و البقية بمساهمة رمزية، زيادة على ذلك ساهم قطاع الصناعة في خلق 35,35% من مناصب الشغل بينما قطاع البناء تمكن من توفير 25,22% من مناصب العمل يليها قطاع النقل بمعدل 16,32% والبقية لم تساهم إلا بحصص رمزية.

الجدول رقم 12: يوضح توزيع الاستثمارات و مناصب الشغل حسب صنف الاستثمار (2014/12/31)

نوع الاستثمار	عدد المشاريع	%	القيمة مليون دج	%	مناصب الشغل	%
إنشاء	5650	57,05%	805065	36,72%	86910	57,57%
توسيع	3935	39,73%	1243829	56,73%	58836	38,97%
إعادة الهيكلة	01	0,01%	241	0,01%	171	0,01%
إعادة تأهيل	276	2,79%	31484	1,44%	2382	1,58%
إعادة تأهيل- هيكلة	42	0,42%	111911	5,10%	2814	1,86%
المجموع	**9904**	**100%**	**2192530**	**100%**	**150959**	**100%**

المصدر : مصالح وزارة المالية 2014

المتمعن في معطيات هذا الجدول، يشير بكل وضوح بأن حجم الاستثمارات و كذا خلق مناصب الشغل إتجهت وبقوة بمعدل 57,05% لفائدة إنشاء المؤسسات لأول مرة مكنت من إستحداث 57,57% من مناصب الشغل، في حين حضيت عمليات التوسيع بحصة 39,73% من عدد المشاريع مكنت من توفير 38,97% من مناصب العمل، والبقية بمساهمات جد رمزية وهذا في الواقع يعكس الإرادة السياسية للدولة نحو تكريس منطق خلق المؤسسات الجديدة والتوسعة القادرة على خلق القيمة المضافة.

وفيما يلي نحاول تسليط الضوء على توزيع الاستثمارات و مناصب الشغل حسب طبيعة القاعدة القانونية للمؤسسات من قطاع خاص و عمومي ومختلط ثم مصدر الاستثمار من محلي و أجنبي خلال المرحلة إلى غاية 2014/12/31.

الجدول رقم 13 : توزيع الاستثمارات ومناصب الشغل حسب الطابع القانوني للمؤسسات ومصدر الإستثمار إلى غاية 2014/12/31 [24] .

الحالة القانونية ومصدر الاستثمار	عدد المشاريع	%	القيمة مليون دج	%	مناصب الشغل	%
قطاع خاص	57833	98 ,21%	5604240	54,03%	805908	83,76%
قطاع عمومي	970	1,65%	3631213	35,01%	115278	11,98%
قطاع مختلط	85	0,14%	1137418	10,97%	40995	4,26%
المجموع	**58888**	**100%**	**10372871**	**100%**	**962181**	**100%**
الاستثمار المحلي	85324	99%	8018771	77%	848302	88%
الاستثمار الأجنبي	564	1%	23544099	23%	113879	12%
المجموع	**58888**	**100%**	**10372871**	**100**	**962181**	**100%**

المصدر : بيانات التصريح بالاستثمار (2002-2014)

http://www.andi.dz /index.php/ar/bilan des investissements :2015

كل المعلومات المدونة في هذا الجدول، تشير بأن إتجاه بورصة دعم الاستثمار من طرف وكالة ANDI كان نحو القطاع الخاص بنسبة 98,21% وبقيمة 54,03% الذي تمكن من خلق 83,76% من مناصب الشغل على حساب القطاع العمومي الذي لم يكسب سوى حصص ضئيلة، كما أن الاستثمار المحلي بدوره حضي بحصة الأسد و بالأغلبية الساحقة في حدود 99% و بتمويل 77% مكن من خلق 88% لمناصب الشغل، هذا مقارنة بالاستثمار الأجنبي الذي يبقى دون التطلعات المرجوة لعدة إعتبارات سياسية و أخرى مرتبطة بتوفير مناخ أعمال ملائم و إيجابي .

وهنا نأخذ صورة أكثر واقعية حول حجم الاستثمارات ومناصب الشغل للفترة (2002-2014) المجسدة عبر الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار ANDI، نعرج عليه من خلال الجدول رقم 14.

الجدول رقم 14: حجم الاستثمارات و مناصب الشغل للفترة(2002-2014) القيمة بمليار دج [25].

السنوات	عدد المشاريع	%	القيمة	%	مناصب الشغل	%
2002	495	0,84%	98566	0, ;95	%29586	3,07%
2003	1628	2,76%	396209	3,83	%34618	3,60%
2004	876	1,49%	241768	2,33	%24892	2,59%
2005	836	1,42%	198839	1,92	%32019	3,33%
2006	2102	3,57%	486035	4,69	%47265	4,91%
2007	4257	7,23%	664782	6,41	%86733	9,01%
2008	6538	11,10%	1327946	12,80	%89594	9,31%
2009	6932	11,77%	439577	4,24	%63488	6,60%
2010	5564	9,45%	379834	3,66	%59134	6,15%
2011	5688	9,66%	1331711	12,84	%124004	12,89%
2012	6077	10,32%	754025	7,27	%76443	7,94%
2013	7991	13,57%	1861048	17,94	%143446	14,91%
2014	9904	16,82%	2192530	21,14	%150959	15,69%
المجموع	**58888**	**100%**	**10372871**	**100%**	**962181**	**100%**

المصدر :http://www.nadaa.dz.net/lib/lis.21.doc (25/04/2014)

إن التمعن في الأرقام المدونة ضمن هذا الجدول تشير بأنه خلال قرابة عشرية من الزمن تمكنت وكالة ANDI من تمويل 58888 مشروع بقيمة 10372871 مليار دج، تمكنت من توفير 962181 منصب شغل معظمها تطورت في السنوات الأخيرة.

الخاتمة :

منذ قرابة عقدين من الزمن و الجزائر تحاول بكافة الجهود القانونية و التنظيمية، إيجاد الآليات المثلى لتحفيز و ترقية الاستثمار، ضمن سياسة مالية رشيدة، تبتغي من ورائها خلق قيمة مضافة وتوفير شغل تكبح بها شبح البطالة الذي لا يزال ينخر إمكانيات الاقتصاد الوطني .

ضمن هذه الرؤية الاستشراقية بدأت السلطات العمومية بسن جملة من القوانين بدأً بقانون (10/90) المتعلق بالنقد و القرض، وصولا إلى القانون رقم (12/93 و03/01) و أخيرا الأمر الرئاسي رقم (08/06) الصادر في 2006/07/15، المتعلق بترقية وتطوير الاستثمار الذي يحكم تسيير و تنظيم الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار .

كما عملت الدولة على إحداث آليات جديدة تطمح من ورائها القضاء تدريجيا على معضلة البطالة وخلق يد عاملة متخصصة، أهمها إنشاء ثلاثة أجهزة و هي الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب (ANSEJ) و الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة (CNAC) بالإضافة إلى الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM).

لم تتوقف السلطات العمومية عند هذا الحد بل حاولت تدعيم جهود هذه الآليات بتقديم جملة من التحفيزات المالية و الجبائية، سواء خلال مرحلة الإنشاء أو الاستغلال و التوسع كمنح إعفاءات جبائية خلال فترات معينة و على مستوى المناطق الواجب ترقيتها .أرقام الإحصائيات المتوفرة لدينا إلى غاية 2014/12/31 تشير إلى تلك الضخامة في وتيرة تقدم المشاريع و هي بالآلاف و بالملايير دج، بحيث وصل حجم العمالة قرابة 01 مليون منصب شغل، كما تمكنت المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من إحتلال حصة معتبرة في السوق المحلي، بحيث وصلت عتبة 950000 وحدة مع أواخر سنة 2015 [26]، اما فيما يتعلق بحجم عدد المشاريع الممولة من طرف الوكالة الوطنية للتشغيل وصلت حوالي 366 ألف مؤسسة .

أما فيما يتعلق بأهم النتائج المتوصل إليها فيمكن حصرها في النقاط التالية :

- حقيقة مساهمة آليات دعم الاستثمار في القضاء بصورة كبيرة من ظاهرة البطالة الدليل على ذلك أن الجزائر تمكنت من تخفيض في معدل البطالة إلى نسبة 10% بعدما كانت في حدود 30% .
- إن الأرقام والإحصائيات تثبت بشكل قطعي بأن أجهزة دعم الاستثمار المستحدثة ساهمت بصورة فعلية في خلق حجم معتبر من المشاريع وتوفير مناصب الشغل، فمثلا على مستوى

الوكالة الوطنية لدعم الاستثمار تم خلق حوالي 58888 مؤسسة تمكنت من توفير 962181 منصب شغل إلى غاية 2014/12/31، أما على مستوى ANSEJ فتم خلق 366ألف مؤسسة وفرت 1 مليون منصب شغل إلى غاية 2016/06/30 [27].

- ساهمت التحفيزات الجبائية المقدمة والتي كانت تكلفتها قرابة 472236 مليون دج بشكل كبير في خلق مشاريع استثمارية معتبرة على جميع الأصعدة بحيث تم خلق 292186 مؤسسة في ANSEJ و 679853 في ANJEM و 58888 في ANDI جميعها أحدثت قرابة 2 692 750 منصب شغل إلى غاية 2014 [28].

ويبقى العمل كثير ينتظر الدولة في هذا المجال خاصة فيما يتعلق ببعض القضايا التي تدخل ضمن رؤية مستقبلية، و يتعلق الأمر(بتحسين مناخ الاستثمار، القضاء على البيروقراطية، إدخال أنظمة معلومات و الاتصالات بكثافة، التدريب و التكوين، الأمن إقحام الجامعة، الإدارة الالكترونية عصرنة الإدارة الجبائية، تكييف الأنظمة القانونية التجارية و الجبائية و الجمركية و كذلك الاستثمار).

قائمة الهوامش :

1) Quick Projet, "comment créer votre entreprise",www.ansej.dz 2014 P(121au 144) - (مركز التعليم السريع)

2) دليل الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب 2014، منشورات لسنة 2014.

- مركز العليم السريع، الوكالة الوطنية لتشغيل وعم الشباب، 2014 (121إلى 144).

3) المديرية العامة للضرائب "التدابير المتعلقة بالمزايا الجبائية –متوفرة على الموقع : www.mfdgi.gov.dz تاريخ الخروج 2015/03/13

– 2015 www.cnac.dz"

4) الموقع الرسمي للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر: (2015) www.angem.dz

5) http:// www.nadaa.dz.net/lib/lis21.doc(25/04/2014)

6) القانون رقم 06-08 المؤرخ في 2006/07/15 المعدل و المتمم للآمر رقم 03/01 الصادر بتاريخ 2001/08/20 المتعلق بتطوير وترقية الاستثمار لاسيما المواد(12 مكرر07).

7) مجموعة البنك الدولي، مؤشر سهولة ممارسة أنشطة الأعمال ودفع الضريبة مشارح على الموقع الالكتروني : http//:data.albankaldawl.org: تاريخ التحميل 16و2015/03/17 .

8) الموقع مصالح وزارة المالية المديرية العامة للضرائب: (13/03/2015) www.mfdgi.gov

9) تقييم أثار برامج الاستثمارات العامة و انعكاساتها على التشغيل و الاستثمار و النمو الاقتصادي خلال الفترة (2001-2014) أبحاث المؤتمر الدولي من 11 إلى 12 مارس 2013 (جامعة سطيف).

- الموقع الرسمي للوكالة الوطنية لتسيير التأمين على البطالة : (31/12/2015) www.cnac.dz

10) الدليل الوطني للوكالة لتسيير و التامين على البطالة المنشور: 2014.

11) Office national des statistiques 1er recensement économique, résultats de la 1 er phase, Alger, collections statistique n0 172,07/2012

12) الأمر الرئاسي رقم 03/01 الصادر في 2001/08/20 المتعلق بتطوير الاستثمار

13) الأمر الرئاسي رقم 08/06 الصادر في 2006/07/15 المتعلق بترقية وتطوير الاستثمار المعدل و المتمم للأمر الرئاسي رقم 01-03 الصادر في 2001/08/20.

- الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، نظام الحث على الاستثمار، نظام عام متوفرة على الموقع www.andi.dz تاريخ الخروج 2015/03/14.

14) القانون رقم (14-10) المؤرخ في 2014/12/30 النتعلق بقانون المالية لسنة 2015، لا سيما المواد (73 إلى 80).

15) مصالح وزارة المالية، المديرية العامة للضرائب، المديرية المركزية للعمليات الجبائية و التحصيل، سلسلة إحصائيات المنشورة في العدد 2014.

16) مصالح وزارة المالية، مديرية العمليات الجبائية بالمديرية العامة للضرائب

- www.mfdgi.dz 2014.

17) الموقع الرسمي للإحصائيات البنك الدولي http://data.albankadawli.org le16-17/03/2015

18) الموقع الرسمي للوكالة الوطنية لترقية التشغيل : 2014 www.ansej.dz.

19) ياسين دريزي، دور التمويل الإعلامي الأصغر في تحقيق التنمية المستدامة دراسة مقارنة رسالة ماجيستر غير منشورة، لكلية العلوم الاقتصادية جامعة سطيف الجزائر 2013 ص 89-107.

20) إحصائيات منذ إنشاء ANGEM إلى غاية 2014/012/31 محمل على الموقع الرسمي للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر 14/03/2015 www.angem.dz.

21) الموقع الرسمي للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر http://www.angem.dz 14/03/2015.

22) بيانات التصريح بالاستثمار (2002-2014) : الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار عبر الموقع الرسمي www.andi.dz تاريخ التحميل 2015/04/20.

23) طاولي مراد فلفول عبد القادر، اللامركزية الجبائية المحلية ضمن إصلاحات النظام الضريبي الجزائري في ظل متطلبات الرشادة الاقتصادية، رؤية مستقبلية –الملتقى الدول حول اللامركزية الجبائية و دورها في تمويل الجماعات المحلية واقع و الاستشراف جامعة البليدة 10-2013/06/11 بدون ترقيم .

24) أسماء عياشي، فعالية التحفيزات الجبائية في تشجيع الاستثمار في الجزائر –دراسة حالة الجزائر مذكرة الماستر، كلية العلوم الإقتصادية و التسيير و التجارة دالي إبراهيم الجزائر 3 2015 ص 84-85.

25) http://www.nadaa.dz .net/lib/lis,21.doc /25/04/2014

26) الملتقى الوطني الرابع حول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر، مخبر إدارة التغيير كلية العلوم الاقتصادية و التسيير و التجارة دالي إبراهيم 2016/04.

27) 18- ministère de l'industrie , de la pme et de la promotion de l'investissement , mesures prises par la gouvernement en faveur de l'investissement , de la croissance économique et de l'emploi, 2013, P(13,41).

28) 19- ministère des finances, direction générale des impôts, guide fiscale de l'investisseur, édition 2015, P (17).

قائمة المراجع :

1- Quick Projet, "comment créer votre entreprise",www.ansej.dz 2014

2- القانون رقم 06-08 المؤرخ في 2006/07/15 المعدل و المتمم للآمر رقم 03/01 الصادر بتاريخ 2001/08/20 المتعلق بتطوير وترقية الاستثمار لاسيما المواد(12 مكرر07).

3- مجموعة البنك الدولي، مؤشر سهولة ممارسة أنشطة الأعمال ودفع الضريبة مشارح على الموقع الالكتروني : http//:data.albankaldawl.org: تاريخ التحميل 16و2015/03/17 .

4- تقييم أثار برامج الاستثمارات العامة و انعكاساتها على التشغيل و الاستثمار و النمو الاقتصادي خلال الفترة (2001-2014) أبحاث المؤتمر الدولي من 11 إلى 12 مارس 2013 (جامعة سطيف).

5- Office national des statistiques 1er recensement économique, résultats de la 1 er phase, Alger, collections statistique n0 172,07/2012.

6- الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، نظام الحث على الاستثمار، نظام عام متوفرة على الموقع www.andi.dz تاريخ الخروج 2015/03/14.

7- مصالح وزارة المالية، المديرية العامة للضرائب، المديرية المركزية للعمليات الجبائية والتحصيل، سلسلة إحصائيات المنشورة في العدد 2014.

8- الموقع الرسمي للإحصائيات البنك الدولي le16-17/03/201 http://data.albankadawli.org

9- الموقع الرسمي للوكالة الوطنية لترقية التشغيل : 2014 www.ansej.dz.

10- ياسين دريزي، دور التمويل الإعلامي الأصغر في تحقيق التنمية المستدامة دراسة مقارنة رسالة ماجيستر غير منشورة، لكلية العلوم الاقتصادية جامعة سطيف الجزائر 2013..

11- إحصائيات منذ إنشاء ANGEM إلى غاية 2014/012/31 محمل على الموقع الرسمي للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر 14/03/2015 www.angem.dz.

12- الموقع الرسمي للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر 14/03/2015 http://www.angem.dz.

13- طاولي مراد فلفول عبد القادر، اللامركزية الجبائية المحلية ضمن إصلاحات النظام الضريبي الجزائري في ظل متطلبات الرشادة الاقتصادية، رؤية مستقبلية –الملتقى الدول حول اللامركزية الجبائية و دورها في تمويل الجماعات المحلية واقع والاستشراف جامعة البليدة 10-2013/06/11.

14- أسماء عياشي، فعالية التحفيزات الجبائية في تشجيع الاستثمار في الجزائر –دراسة حالة الجزائر مذكرة الماستر، كلية العلوم الإقتصادية و التسيير و التجارة دالي إبراهيم الجزائر 3 2015 .

15- الملتقى الوطني الرابع حول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر، مخبر إدارة التغيير كلية العلوم الاقتصادية والتسيير و التجارة دالي إبراهيم 2016/04.

16 - http://www.nadaa.dz .net/lib/lis,21.doc /25/04/2014.1

17- أبو بكر قيدوان وآخرون، دور التحفيزات الجبائية في تطوير الاستثمار ودعم إنشاء نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجنوب، الملتقى العلمي الوطني الثاني حول دور المقاولاتية في تحفيز الاستثمار المحلي في ظل التحديات الراهنة، والمناطق الجنوبية نموذجاً، المركز الجامعي تندوف،11 أفريل 2016.

18- ministère de l'industrie , de la pme et de la promotion de l'investissement , mesures prises par la gouvernement en faveur de l'investissement , de la croissance économique et de l'emploi, 2013, P(13,41).

19- ministère des finances, direction générale des impôts, guide fiscale de l'investisseur, édition 2015 , P(17).